UNHCR
The UN Refugee Agency

التوجهات الاستراتيجية للمفوضية

2021 – 2017

الحماية خلال الأزمات

يُعتبر تأثير النزوح القسري اليوم غير متماثل إلى حد كبير. فيبقى حوالي ثلثي الأشخاص المجبرين على الانتقال نتيجة الصراع أو العنف أو الاضطهاد، داخل حدود بلدانهم، وسط صراع قائم في سياق أوسع نطاقاً من هشاشة الدولة، ويتعرضون مباشرة لنتائج الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، ولا تتاح لهم سوى إمكانية محدودة للتمتع بالحماية والدعم. وغالباً ما تكون تلبية احتياجات النازحين داخلياً المعقدة في مجال الحماية وإعادة حقوقهم لهم ضرورياً لوضع أسس المزيد من الاستقرار والحلول للنازحين داخلياً واللاجئين.

في عام 2015، تواجد 86% من اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قريبة من حالات الصراع. وفي كثير من الأحيان، لا يتوافق مستوى الدعم الدولي الذي تتلقاه تلك البلدان مع المسؤوليات التي تتحملها أو احتياجات الأشخاص الذين تستقبلهم. وتواصل العديد منها فتح حدودها وتقديم اللجوء وأشكال مختلفة من الدعم لأعداد كبيرة من اللاجئين، غالباً في ظروف تفتقر فيها بنفسها إلى الموارد اللازمة للتأقلم أو حتى تلبية احتياجات مواطنيها بالكامل. وعلى الرغم من كافة التحديات، فمن الواضح أن الالتزام العام بتوفير الحماية للاجئين متين في عالم اليوم وهو راسخ في جميع الثقافات والأديان.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الممارسات السخية في مجال اللجوء التي تقوم بها العديد من الدول الواقعة على خطوط الأمامية، لا يزال عدد كبير من اللاجئين يفتقرون إلى الحلول والآفاق وإلى الحرية والموارد لإعادة بناء حياتهم وتولي مسؤولية مستقبلهم. ويشمل هؤلاء عدداً متزايداً من الأطفال اللاجئين الذين يشكلون اليوم 51% من اللاجئين في العالم، وبعضهم مفصولون عن أفراد أسرتهم والعديد منهم يعجزون عن الحصول على التعليم المناسب أو بيت يؤويهم، تُضاف إليهم أعداد كبيرة من النساء والفتيات اللاجئات اللواتي يواجهن مخاطر متعددة في المنفى، بما في ذلك الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة.

موظفة في المفوضية تساعد الواصلين الجدد وتتكلم مع اللاجئين في ليسفوس، اليونان، يناير 2016.
© UNHCR/HEREWARD HOLLAND

علاوةً على ذلك، تتغير أنماط النزوح أيضاً في عالم آخذ في التحضر السريع. ففيما لا يزال عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخلياً مقيمين في المخيمات أو منتشرين في المناطق الريفية، يزداد عدد الفارين إلى المناطق الحضرية، مما يتسبب بتفاقم مشاكل الفقر الحضري والإقصاء. ويعيش 6 من أصل 10 لاجئين تحت ولاية المفوضية اليوم، في المناطق الحضرية.

ويزيد كل ذلك من العوامل المعقدة الكثيرة التي تدفع أعداداً متزايدة من النازحين قسراً، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم، إلى التنقل داخل مناطقهم وخارجها، بحثاً عن الحماية وسبل كسب العيش وآفاق مستقبلية. وأمام قلة الفرص القانونية المتاحة، يلجأ كثيرون إلى الطرق البرية والبحرية الخطرة نفسها التي يستخدمها المهاجرون غير الشرعيين، ويواجهون مخاطر الاستغلال والمخاطر المهددة للحياة نفسها على أيدي شبكات التهريب والإتجار بالبشر.

كان لهذه التحركات، على الرغم من أنها أضيق نطاقاً من النزوح الذي يؤثر على الدول في مناطق الأصل، انعكاسات سياسية واجتماعية كبيرة في البلدان المتأثرة بها، وقد ضعف التزام الدول بتوفير اللجوء واحترام حقوق اللاجئين، في كثير من الحالات. وتسببت التدفقات المختلطة من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، الذين لا يملكون إلا خيارات قليلة للهجرة عبر القنوات النظامية، بضغوط على إجراءات اللجوء، مما غذى التصورات بسوء استخدام اللجوء. وفي الوقت نفسه، أدى عدم اليقين الاقتصادي إلى نشوء مواقف سلبية تجاه المهاجرين بشكل عام، وسط مخاوف من التنافس على الوظائف والخدمات الاجتماعية، فيما ضاعفت الأعمال الإرهابية الدولية القلق بشأن الأمن القومي. وفي عدد متزايد من الحالات، يسود اعتقاد بأن القيم والتقاليد الاجتماعية المشتركة مهددة وترتفع مستويات كراهية الأجانب وتسييس قضايا الهجرة واللاجئين بشكل متزايد.

في هذا السياق، اتخذت بعض البلدان تدابير لتقييد الدخول إلى أراضيها والحد من مستوى الحقوق التي تقدمها للاجئين ومنعهم حتى من الوصول إلى بر الأمان؛ فوضع بعضها حواجز لمنع الدخول، بما في ذلك ترتيبات لنقل طالبي اللجوء واللاجئين إلى بلدان أخرى حيث لا يمكن تأمين كثير من حقوقهم بصورة مناسبة. وفرضت بلدان أخرى نسباً على عدد مقدمي الطلبات المقبولين في إجراءات اللجوء أو اعتمدت تدابير مثل الاعتقال غير المبرر لطالبي اللجوء ومصادرة الأملاك وزيادة شروط الحصول على التأشيرة وممارسات المنع. وقد دفع هذا النوع من القيود في بعض الأوقات اللاجئين إلى شبكات التهريب أو شبكات الاستغلال الأخرى أو ببساطة إلى التوجه نحو دول أخرى.

من المرجح أن تستمر التحديات الراهنة على مدى الأعوام الخمسة القادمة وما بعدها. ويبدو أن حالات عدم الاستقرار والصراع والنزوح على نطاق واسع، ستستمر في عدد من المناطق في غياب تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الدافعة لها. وفي الوقت نفسه، تؤدي الأزمات الكبرى اليوم، الديناميكية والمتغيرة بطبيعتها، بما تضمه من تحولات من حيث السيطرة على الأراضي وظهور لأطراف ودوافع جديدة للصراع، إلى تغير مستمر في تدفقات النازحين، وحتى في ظل عدم وضع حد نهائي للصراع، فقد تحدث حالات عودة عفوية وتتوفر فرص لحلول أخرى في بعض المواقع، بينما تشهد أماكن أخرى حركات نزوح جديدة. وقد يكون للتقدم نحو تسوية سياسية في أي من الصراعات الكبرى الحالية تأثير كبير على التوقعات بالنسبة للملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً. وفي الوقت نفسه، وفي العديد من الاقتصادات الناضجة، من المرجح أن يستمر عدم اليقين الاقتصادي وتأثير العولمة الذي يعتبر سلبياً، في تغذية رد الفعل القومي ومجموعة من المخاوف الاجتماعية والسياسية التي من شأنها أن تؤثر أيضاً على سياسات الهجرة واللجوء.

الفرص الجديدة والناشئة

ومع ذلك، أعطت الأزمة أيضاً دفعاً لتطورات إيجابية؛ فقد استمر قبول دخول المهجرين والباحثين عن الأمن إلى بر الأمان واستقبالهم بتضامن كبير في المجتمعات المضيفة في مناطق كثيرة من العالم. واكتسبت المشاركة القوية للمنظمات غير الحكومية في دعم اللاجئين والنازحين زخماً إضافياً وقد عززها وزادها تنوعاً نشوء جهات فاعلة محلية جديدة. وفي كثير من الحالات، تعززت مشاركة الوكالات الحكومية المتخصصة والسلطات المحلية، وتزايد العمل التطوعي وتوسع نطاق مشاركة المجتمع المدني في قضايا اللاجئين في مناطق مختلفة إذ فتح العديد من الأشخاص بيوتهم أمام اللاجئين وشاركوا في المشاريع المجتمعية وقدموا الدعم المباشر.

وفي الوقت نفسه، تزايد الاعتراف بأن اللاجئين والنازحين داخلياً قادرون على الإسهام في المجتمعات المضيفة والاقتصادات المحلية، إذا تم تسهيل الدخول إلى سوق العمل وغير ذلك من أشكال سبل كسب العيش، وإزالة الحواجز في وجه إدماج اللاجئين. وقد وضعت العديد من المدن والبلديات برامج مبتكرة في مجال التماسك الاجتماعي والإدماج. والأهم أن المؤسسات المالية الدولية تعمل على تطوير أدوات مالية جديدة للتدخل في حالات النزوح، بما في ذلك في البلدان ذات الدخل المتوسط.

على الصعيد العالمي، كان هناك إقبال على مناهج جديدة تتجاوز العمل الإنساني التقليدي، وإدراك لواقع كون النزوح القسري ليس مجرد تحد إنساني إنما تحدٍّ سياسي وإنمائي أيضاً. وتعطي العديد من المبادرات الأخيرة العالية المستوى الهادفة إلى تعزيز التضامن الدولي، أملاً في أن اتباع مناهج أكثر إيجابية وشمولية لمأساة النزوح القسري قد يكون ممكناً.

ويشكل جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة، الذي اعتمده زعماء العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 والتزامه "بعدم إغفال أحد"، أساساً متيناً لشمل اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في التخطيط للتنمية الاقتصادية، وفي كافة الإجراءات الأخرى التي تتخذها الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وخلال القمة العالمية للعمل الإنساني التي عقدت في مايو 2016، تم اتخاذ التزامات بعيدة المدى، بما في ذلك من خلال الصفقة الكبرى، لتشجيع المزيد من التماسك والكفاءة والشفافية والمساءلة من جانب منظمات الإغاثة الإنسانية والدول المانحة الرئيسية، فضلاً عن ترتيبات التمويل المرن.

وبعد أشهر قليلة، اعتمدت الجمعية العامة بالإجماع خلال أول قمة بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين تعقدها الأمم المتحدة، إعلاناً تاريخياً يعيد التأكيد، بقوة غير مسبوقة، على موجبات الدول بالاحترام الكامل لحقوق اللاجئين والمهاجرين. ويتضمن إعلان نيويورك الذي يقر بالعبء الذي تفرضه تحركات اللاجئين الكبيرة على الموارد الوطنية، وخاصة في حالة البلدان النامية، أيضاً موجبات جديدة في مجال التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، ويدعو إلى نقلة نوعية في الاستجابة لحالات اللجوء الواسعة النطاق. وخلال قمة القادة التي ترأسها كل من رئيس الولايات المتحدة الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة ودول أعضاء أخرى في اليوم التالي لاعتماد الإعلان، أعلن عدد من البلدان التزامات هامة على صعيد السياسة والمال وإيجاد الحلول.

ويُعتبر إطار الاستجابة الشاملة للاجئين عنصراً مهماً في النهج الذي ينص عليه إعلان نيويورك، بما أنه يهدف إلى ضمان إشراك مجموعة أوسع بكثير من الجهات الفاعلة، بما في ذلك عاملون في مجال التنمية والقطاع الخاص، في تلبية الاحتياجات الطارئة والطويلة الأمد للاجئين والمجتمعات المضيفة، وفي دعمها لاكتساب القدرة على الصمود والاعتماد على الذات. ومن المهم أيضاً دعوة الدول إلى توسيع نطاق فرص إيجاد الحلول.

وقد تم تكليف المفوضية بمواصلة تطوير إطار الاستجابة الشاملة للاجئين هذا كأساس لاعتماد ميثاق عالمي للاجئين في عام 2018. وستكون هذه المهمة، كما والتنفيذ اللاحق للميثاق العالمي، محوريين في توجهاتنا الاستراتيجية خلال الأعوام القليلة المقبلة. وسيكون إجراء حوار مع الدول والشركاء الرئيسيين الآخرين وفي ما بينهم من الأولويات في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق طموحات إعلان نيويورك، ولا سيما إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، وإلى توجيه متابعة الميثاق العالمي بعد اعتماده.

دروس في اللغة الألمانية لطالبي اللجوء في النمسا، ديسمبر 2016. © UNHCR/GORDON WELTERS

الارتقاء إلى مستوى التحدي– نهجنا

أحد موظفي المفوضية يساعد اللاجئين البوروندیين على بناء مأوى في مخيم ندوتا للاجئين، تنزانيا، فبراير 2016. © UNHCR/SEBASTIAN RICH

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي المنظمة الرائدة في العالم المكلفة بحماية اللاجئين وغيرهم من النازحين قسراً وبالمساعدة على حل مشاكل انعدام الجنسية. خلال تاريخنا الممتد منذ 65 عاماً، حملتنا التحديات الكبيرة في مجال النزوح القسري على تجاوز دورنا الأساسي في حماية ومساعدة اللاجئين والمساعدة على حل مشاكل اللاجئين، فوسعنا أنشطتنا لتشمل النازحين قسراً داخل بلدانهم. ويشمل عملنا الوقاية وإرساء الاستقرار، وجهوداً لمعالجة وضع عديمي الجنسية في العالم المقدر عددهم بـــ10 ملايين.

واليوم، يؤدي حجم وتعقيد حالات النزوح القسري وعدم وجود حلول مناسبة والتغير السريع في البيئة العالمية التي يحدث فيها النزوح، إلى نشوء مطالب غير مسبوقة يتوجب علينا التكيف معها والاستجابة لها. وستوجه الاعتبارات الرئيسية التالية نهجنا خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

وضع الناس في الاعتبار الأول

تعنى المفوضية باللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية أياً كانوا وأينما وجدوا. ويقوم عملنا على الدفاع عن حقوقهم وكرامتهم وتلبية احتياجاتهم والاستماع إلى وجهات نظرهم. وبالالتزام الصارم بوضع الناس أولاً، تتمثل أولويتنا بإحداث تحسينات ملموسة في حياة كل الذين نعمل لأجلهم. هذا يعني ببساطة إيجاد سبل لضمان تمكن الناس الذين يُهجرون من ديارهم بسبب الصراع والعنف والاضطهاد أو عديمي الجنسية أو المعرضين لخطر فقدان جنسيتهم، من الحصول على الحماية من الضرر؛ والعيش بسلام؛ والتعلم والعمل والازدهار كأعضاء مساهمين في المجتمعات التي يعيشون فيها؛ وإيجاد حلول طويلة الأمد تمكنهم من بناء مستقبل آمن.

وفي إطار دورنا، سوف نسعى إلى الاقتراب قدر الإمكان من الأشخاص الذين نخدمهم ونحافظ على اطلاعنا المباشر والفريد على وجهات نظرهم وتطلعاتهم وظروفهم من خلال وجودنا الميداني واسع النطاق، عن طريق مكاتبنا الـ 450 المنتشرة في 128 بلداً، بما في ذلك في أقل المناطق اسقراراً وأماناً في العالم. وسوف نعتمد على غنى خبرات وقدرات وتطلعات الرجال والنساء والفتيات والفتيان النازحين وعديمي الجنسية، وتنوع هوياتهم العرقية وفي مجال نوع الجنس وهوياتهم الأخرى. وسوف نكون مسؤولين إزاء الناس الذين نخدمهم ونسعى لأن تكون أصواتهم ووجهات نظرهم وأولوياتهم مسموعة وأن يتم التصرف بشأنها – ليس فقط من قبلنا، ولكن من قبل جميع الذين تحمل قراراتهم تأثيراً على حياة هؤلاء.

تعزيز وتنويع الشراكات

هناك إقرار متزايد بأن إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة – بما في ذلك تلك التي تتجاوز المجال الإنساني التقليدي – هو أمر أساسي لحشد استجابة فعالة وإيجاد حلول للنزوح القسري وانعدام الجنسية اليوم. وسوف نكثف جهودنا في هذا الصدد، من خلال تطوير شراكات تنفيذية وفي مجال حشد الدعم مع الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية وتشكيل تحالفات استراتيجية في المجالات الرئيسية.

يشكل إطار الاستجابة الشاملة للاجئين المرفق بإعلان نيويورك منصة هامة لتطوير استجابات قائمة على الشراكات لحالات اللجوء الواسعة النطاق ولإشراك كل من الدول ومجموعة واسعة من الشركاء القائمين والجدد، بما في ذلك العاملون في مجال التنمية والمؤسسات المالية. ويشكل الأفراد والشركات في القطاع الخاص شركاء بارزين يزدادون أهمية حيث أنهم يساهمون بالتمويل والخبرة الفنية والإبداع والابتكار، كما أنهم قادرون في كثير من الأحيان على الدفع في اتجاه التغيير في السياسات والتأثير في الرأي العام، وسيلعبون دوراً مهماً في تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين. وفيما يتقدم العمل على تطوير إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، من المحتمل أن يكون له تأثير تحولي في كامل نطاق عملنا والشراكات التي تدعمه.

وبشكل عام، سوف نعطي الأولوية بشكل خاص لتوسيع وتعزيز الشراكات بالوسائل التي تستخدم الموارد والخبرات المتاحة بأكبر قدر من الفعالية – مستفيدين بشكل كامل من مصادر التمويل المتنوعة المتاحة لمختلف الجهات الفاعلة ومعتمدين على التكامل، مع تركيز تمويلنا وأنشطتنا على المجالات التي نحقق فيها القيمة المضافة الفضلى. تجمعنا علاقات مع أكثر من 900 شريك، بينهم منظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة. نوجه نحو 40% من نفقاتنا السنوية من خلال الشركاء ونعمل مع الكثير من الشركاء الذين يدعمون العمليات بمواردهم وخبراتهم الخاصة. وسوف نستثمر بشكل خاص في تعزيز تعاوننا مع الشركاء الوطنيين والمحليين والعمل على استكمال وتعزيز القدرات الوطنية، مع التركيز على الاستدامة.

دعم الدول للتعامل مع تحديات الحماية

بصفتنا مؤسسة متعددة الأطراف، نحن نعمل بشكل وثيق مع الدول، التي تشكل الجهات الفاعلة الرئيسية في توفير الحماية وفي إيجاد الحلول لمشاكل النزوح القسري وانعدام الجنسية. وسوف ننفذ عملنا مع الدول بطرق مضبوطة تستجيب في الوقت نفسه للمشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها في ظل موجات النزوح واسعة النطاق. وسيكون هدفنا تأمين الالتزام بمعايير الحماية من خلال توفير الدعم والحلول العملية. وبينما نثابر لتحقيق غاياتنا بواسطة الأدوات المجربة والمختبرة على مدى سنوات عديدة، سوف نتأقلم بشكل مبتكر ونبحث عن نهج لحل المشاكل، بما في ذلك من خلال العمل الذي نقوم به لتطوير استجابات شاملة لأوضاع اللاجئين ضمن إطار الاستجابة الشاملة للاجئين.

العمل على جميع أوجه النزوح القسري

سوف نلتزم بالعمل على جميع أوجه النزوح القسري؛ أي مع اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية، ساعين إلى ضمان حصولهم على الحماية ومعالجة العوامل التي قد تساهم في مزيد من النزوح أو التحرك وإعطاء دفع أقوى للحلول والوقاية على حد سواء. وعلى وجه الخصوص، سوف نضمن نشاطاً أكثر حسماً وقابلية للتوقع مع النازحين داخلياً وذلك بالتعاون مع شركائنا وبالارتكاز على الترتيبات السياسية والتنسيقية والتشغيلية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسوف نقوم بذلك بطريقة تأخذ بعين الاعتبار مسؤولياتنا المختلفة إزاء مختلف فئات النازحين قسراً.

ماذا سنفعل:
توجهاتنا الخمسة الأساسية

على مدى الأعوام الخمسة المقبلة، سوف نركز بشكل خاص على التوجهات الخمسة الأساسية التالية التي ستعزز، مجتمعةً، الحماية والحلول للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية.

وسيتم العمل في هذه المجالات بطريقة تعاضدية ومتكاملة. وفيما تتألف الحماية بحد ذاتها من مجموعة من الأنشطة المحددة لحماية الحقوق وتلبية الاحتياجات، فهي ستوجه جميع مجالات العمل وتشكل أساساً لها. وعلى مستوى التنفيذ، سيغذي العمل في المجالات المختلفة تخطيطنا وعملياتنا وسترتكز عليه جهودنا الهادفة إلى تطوير النهج الشاملة لأوضاع اللاجئين الواسعة النطاق والتي دعا إليها إعلان نيويورك.

ولغاية تحقيق هذه الأهداف، سوف نمارس القيادة أينما كان ذلك متوقعاً ومناسباً، ولكن سوف نعتمد أيضاً بشكل كبير على مجموعة من الشراكات القوية والحيوية دعماً للأهداف المشتركة في جميع مجالات عملنا.

ونحن نلتزم بما يلي:

- الحماية
- الاستجابة
- الشمل
- التمكين
- إيجاد الحلول

نازحون عراقيون يستعدون للعشاء بالقرب من خيم المفوضية، قبل شهر من حلول الشتاء، نوفمبر 2014. © UNHCR/DOMINIC NAHR

© UNHCR/SEBASTIAN RICH ،2013 موظفة في المفوضية تتكلم مع عائلة نازحة في تجمع شامي رورو، كولومبيا، ديسمبر

1. الحماية

في وقت تخضع فيه المبادئ الأساسية للحماية واللجوء والوصول إلى بر الأمان لاختبار دقيق، سنعمل على ضمان حقوق النازحين قسراً وعديمي الجنسية وحمايتها وعلى ضمان حمايتهم من الأذى. وباتخاذ نهج كلّي يشمل كامل أوجه النزوح القسري، سنسعى إلى ترسيخ الحاجة إلى الحماية والحلول في جوهر استجابتنا. ولتحقيق ذلك، سوف نعمل بشراكة قوية مع الناس الذين نخدمهم ومع الدول، ونساعد هذه الأخيرة على تطوير نهج مضبوطة وعملية قادرة على حل المشاكل في مجال تحديات الحماية، وذلك على المستوى الفردي والجماعي على حد سواء.

سنعمد إلى:

* العمل كمدافعين أقوياء ومرتكزين على المبادئ ومتمتعين بالقدرة على الإقناع بحقوق واحتياجات النازحين قسراً وعديمي الجنسية، ونعمل على ضمان وصول اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الأمان، وحمايتهم من العودة إلى أوضاع تعرضهم للخطر، وتمكنهم جميعاً من التمتع بحقوقهم وبمعاملة مناسبة؛

* تعزيز الحماية في جميع أوجه النزوح القسري، مدركين بأن منظور الحماية أساسي لجميع جوانب عملنا مع الأشخاص الذين نخدمهم –أكانوا طالبي لجوء أو لاجئين أو نازحين داخلياً أو عديمي الجنسية– ويوجه العمل الإنساني الأوسع نطاقاً والمشاركة من قبل الآخرين؛

* المشاركة بصورة أكثر حسماً وقابلية للتوقع في أوضاع النزوح الداخلي، من خلال تنسيق الجهود التشغيلية والحاضدة للدعم والاستراتيجية لتحقيق مستوى أفضل من الحماية للنازحين داخلياً؛

* وضع نهج مبتكرة ومضبوطة وعملية لتحديات النزوح القسري وانعدام الجنسية قائمة على تفسير ديناميكي وعلى التطور التدريجي للقانون والممارسة، ومستجيبة للتوجهات الحالية وموجهة نحو إيجاد الحلول ومدعومة من خلال البحث والتحليل وقائمة على قاعدة أدلة قوية؛

* تعزيز ترتيبات تقاسم المسؤولية بين الدول، ما يؤمن الدعم للبلدان والمناطق التي تتلقى أعداداً كبيرةً من اللاجئين ويعزز مستوى الحماية ويساعد على تحقيق الاستقرار في أوضاع النزوح ويحسن التوصل إلى الحلول – من خلال تطبيق وتكييف نهج إطار الاستجابة الشاملة للاجئين مع سياقات محددة؛

* تعزيز قدرتنا التشغيلية لتوفير الحماية، من إعطاء الأولية لتسجيل اللاجئين وتأمين الوثائق لهم وحماية الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم واتخاذ التدابير لحماية وتمكين النساء والفتيات النازحات؛

* تعزيز أطر العمل والقدرات الإقليمية والوطنية في مجال الحماية، من خلال العمل عن كثب مع الدول والمؤسسات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى

* المشاركة مع الحكومات والشركاء الاستراتيجيين في كيفية الاستجابة للتدفقات المختلطة لطالبي اللجوء والمهاجرين بطرق تعالج شواغل الدول، بما في ذلك الاعتبارات الأمنية الوطنية، مع ضمان احترام الحقوق وتمكين اللاجئين من الحصول على الحماية والحلول؛

* القيام بأعمال حشد الدعم الاستراتيجية والقائمة على الأدلة لحشد الدعم لحقوق وكرامة النازحين قسراً وعديمي الجنسية، بما في ذلك من خلال الالتزام البناء بالعمل مع الأشخاص الذين قد يشعرون بأنهم محرومون من حقوقهم ومهمشون في مجتمعاتهم، لخلق جو من الثقة وتعزيز القبول؛

* تعبئة الدول والجهات الفاعلة الإنمائية والمجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة لضمان أن يحقق الدعم العالمي لحملة وضع حد لانعدام الجنسية بحلول عام 2024 نتائجَ ملموسة من حيث إيجاد الحلول لحالات انعدام الجنسية التي طال أمدها والحد من حالات انعدام الجنسية بما يتماشى مع الأهداف الموجهة نحو الحلول الواردة في خطة العمل العالمية لوضع حد لانعدام الجنسية.

* تعزيز مساهمتنا في قضايا الحماية ضمن فريق الأمم المتحدة/الفريق المعني بالشؤون الإنسانية ضمن البلد، من خلال توفير الخبرة في مجال الحماية وتحليل مخاطر الحماية والاحتياجات التي تؤثر على جميع السكان المتضررين من الأزمة، وقيادة ودعم تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالحماية وإيجاد الحلول؛ و

* المساهمة في تقديم حلول قانونية وسياسية وعملية لحماية الأشخاص النازحين جراء آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية، اعترافاً بالاحتياجات الإنسانية الحادة المرتبطة بالنزوح من هذا النوع وعلاقتها بالصراع وعدم الاستقرار.

2. الاستجابة

لاجئون بوروندیون یُنقلون من شاطئ بحیرة تانجانیقا في شبه جزیرة كاغونغا، تنزانیا إلى MV Liemba، مایو 2015 © UNHCR/BENJAMIN L OY SEAU

أكثر من أي وقت مضى، سنعطي الأولوية لبناء والحفاظ على قدرتنا على التعبئة بصورة سريعة وموثوقة وفعالة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ، ولتعزيز الاستعداد لحالة الطوارئ. وفي حالات الطوارئ وبعدها، سيتجه تركيزنا نحو ضمان تأمين الحماية وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وسنستفيد من الفرص التي يتيحها إعلان نيويورك وإطار الاستجابة الشاملة للاجئين لحشد الشراكات التشغيلية والجهات الفاعلة والعمل تدريجياً على تنويع مصادر الدعم والتمويل، مع تركيز أنشطتنا على القيادة والتنسيق حيث تتوفر المساعدة المباشرة من جهات فعالة أخرى، أو حيث يمكن أن تقدم استثمارات أخرى حلولاً أفضل للاجئين والنازحين داخلياً.

وفي الوقت نفسه سنحافظ على مشاركة تشغيلية كافية لضمان الحماية، فضلاً عن الخبرة والقدرة والاستعداد للتنفيذ بما يتماشى مع المسؤوليتنا التي كُلفنا بها. وسنسعى إلى استجابة تلبي أولويات واحتياجات المهجرين والنازحين وتحميهم من الأذى وتعتمد على القدرات المحلية وتدعمها وتعزز الإدماج والاعتماد على الذات على المدى الطويل.

سنعمد إلى:

* الحفاظ على قدرتنا على الاستجابة لحالات الطوارئ بطريقة سريعة وفعالة وتعزيزها لضمان إنقاذ حياة الأشخاص وعدم تعرض الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية للأذى وضمان الحماية؛

* ضمان الاستعداد الفعلي للنزوح في حالات الطوارئ، من خلال العمل التعاوني مع الشركاء، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الوطنية والمحلية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

* الاستثمار في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية على الاستعداد والاستجابة اعترافاً بدورها كمستجيب أول على المستوى المحلي ودعم مشاركتها كشريك مساوٍ في آليات التنسيق؛

* تعزيز التركيز المبكر على إيجاد الحلول في سياق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين، من خلال إشراك مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإنمائية، اعتباراً من مرحلة الاستعداد لحالة الطوارئ، ومساعدتها على تطوير ردود الفعل والآليات المطلوبة للمشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ؛

* قيادة وتنسيق الاستجابات لحالات طوارئ اللاجئين بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، من خلال العمل على تحسين التواؤم مع نظام الأمم المتحدة وإشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في سياق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين؛

* الحفاظ على القدرة الفنية في مجال وضع السياسات والمعايير في قطاعات المساعدة الأساسية كالتعليم والصحة والمأوى وسبل كسب العيش، وفي مجال تطوير الأدوات وضمان السلامة الفنية والمشاركة بفعالية في الشراكات وتنسيق الاستجابات؛

* الحفاظ على الخبرة والقدرة على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وبعدها من خلال إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً، حيثما تكون قدرة الشركاء المحليين والوطنيين ضعيفة وحيث لا تتوفر المساعدة من مصادر أخرى أو عندما يحقق تقديم المساعدة نتائج مهمة في مجال الحماية؛

* كجزء من الاستجابة المشتركة الأوسع نطاقاً بين الوكالات، المشاركة بطريقة أكثر تنسيقاً وقابلية للتوقع واستدامة في حالات النزوح الداخلي، ولعب دور تنسيقي وتشغيلي في قطاعات الحماية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات والمأوى في حالات الطوارئ وبذل كافة الجهود لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية والتركيز على الأشخاص الأكثر ضعفاً.

* المساهمة في أي استجابة مشتركة بين الوكالات تفرضها الكوارث الطبيعية، مع التركيز بشكل خاص على توفير القيادة في قطاع الحماية، وذلك حيث تتوافر المعايير الثلاثة المتمثلة في الحضور الميداني وطلب الحكومة ووجود اتفاق مشترك بين الوكالات؛

* صياغة كافة تدخلات المساعدة بتوجه نحو الحماية والحلول ما يعالج المخاطر ويضمن الوصول إلى الأمان والدعم ويبني الجسور مع المجتمعات المحلية والقدرات ويحقق أقصى قدر من الفرص للشمل في الخدمات المحلية والاعتماد على الذات؛

لاجئون بوروندیون یتوجهون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. أكتوبر 2016، © UNHCR/EDU ARDO SO TERA S J ALIL

3. الشمل

شجعت الحكومة الإيرانية بدعم من المفوضية الأطفال الأفغان الذين يعيشون في البلاد على الدخول إلى النظام المدرسي الخاص بها. وقد ذهبت مهدية، 7 أعوام، إلى المدرسة الصيفية قبل بدء السنة الدراسية رسمياً. سبتمبر 2015. © UNHCR/SEBASTIAN RICH

في فترة تعيش فيها أعداد متزايدة من النازحين في التهميش الطويل الأمد، سنركز بشكل أكبر على تشجيع شملهم في الخدمات والاقتصادات الوطنية، وعلى حشد التدخلات الإنمائية لدعم هذه الجهود. وسنعطي الأولوية للمساعدة على ربط اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية بالأنظمة والمجتمعات المحلية، ما يقلل من اعتمادهم على المساعدة ويمكنهم تدريجياً من إدراك حقوقهم ويحضرهم بشكل أفضل للحلول التالية.
ولمساعدتهم على تحمل التكاليف الأساسية لعملية الشمل هذه، وبروح إعلان نيويورك، سنضاعف الجهود المبذولة – بما في ذلك من خلال تطوير إطار الاستجابة الشاملة للاجئين– لحشد الدعم للدول والمجتمعات المضيفة للاجئين والنازحين داخلياً.

سنعمد إلى:

* تعزيز شمل اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في أطر التنمية الوطنية، بناءً على الالتزام الذي ينص عليه جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم إغفال أحد، وعلى أهداف التنمية المستدامة؛

* المشاركة بقوة مع الدول والمجتمعات المضيفة والمجتمع المدني ومقدمي الخدمات الوطنيين الرئيسيين لتعزيز شمل اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في الأنظمة الوطنية السائدة، بما في ذلك الصحة والتعليم، إلى حين إيجاد الحلول الدائمة لنزوحهم؛

* العمل مع الجهات الفاعلة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية لضمان شمل اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية في الاستراتيجيات وأدوات تخطيط وتمويل البرامج الإنمائية، بهدف تعزيز قدرة الخدمات والأنظمة الوطنية على الاستجابة لاحتياجاتهم؛

* العمل عن كثب مع الدول لإحباط النهج التي تحد الأشخاص في المخيمات أو في تجمعات منفصلة أو تساهم في استبعادهم بطرق أخرى؛

* التركيز بشكل أكبر على أشكال المساعدة القائمة على النقد التي تعزز وتدعم شمل النازحين وتفيد المجتمعات والاقتصادات المحلية، وذلك بهدف زيادة التمويل للتدخلات القائمة على النقد بشكل كبير؛

* تقديم حالة قائمة على الأدلة لتمكين النازحين وعديمي الجنسية من المساهمة في المجتمعات التي يعيشون فيها وضمان مستقبلهم، بما في ذلك من خلال حرية التنقل والتعليم (بما في ذلك التعليم العالي) والحصول على وظائف وفرص اقتصادية أخرى.

4. التمكين

© UNHCR/MICHELE SIBILONI. 2017 لاجئات جنوب سودانيات ينخلن الأرز المحصود من مزرعة في ميريايي، شمال أوغندا، يناير

في فترة يتواجد فيها عدد أكبر من أي وقت مضى من النازحين قسراً في حالة من التبعية، سنتخذ كافة الخطوات الممكنة لضمان تمكن الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وبالتالي اكتساب سيطرة أفضل على مصيرهم. وسنعتمد على صمود ومعرفة ومهارات النازحين وعديمي الجنسية، مقرّين بهم كعوامل قادرين على تحديد وبناء مستقبلهم وعلى المساهمة في تطوير المجتمعات التي يعيشون فيها.

سنعمد إلى:

* تحمل المسؤولية تجاه الأشخاص الذين نخدمهم في كافة جوانب عملنا من خلال إشراكهم، بما في ذلك النساء والشباب من بينهم، في تحديد وتحليل احتياجاتهم والمخاطر التي يواجهونها، وفي تصميم وتنفيذ وتقييم عملياتنا؛

* ضمان وضع آليات سرية لآراء الأشخاص الذين لا يستطيعون أو يفضلون عدم الإعراب عن شواغلهم وشكاويهم علناً، أو الذين يريدون التبليغ عن اعتداء؛

* ضمان أخذ تنوع الهويات العرقية والمتعلقة بنوع الجنس والهويات الأخرى في الاعتبار في برامجنا وأنشطتنا؛

* الاعتراف بمهارات وقدرات النازحين قسراً في مجال التعليم واستخدامها والبناء عليها؛ وضمان تمتعهم بالمهارات والقدرات المناسبة في مواقع النزوح وتعزيز الحصول على التعليم وفرص كسب العيش لتحسين الاعتماد على الذات ودعم الحلول؛

* ضمان حصول اللاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية على المعلومات الموثوقة كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم والاستفادة بشكل كامل من قنوات المعلومات التي يستخدمونها بشكل متزايد، لا سيما وسائل الإعلام الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي؛

* إيجاد طرق مبتكرة لإسماع أصوات الأشخاص الذين نعمل لأجلهم، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز حوارنا المستمر معهم واتصالهم بالمجتمع العالمي.

5. إيجاد الحلول

© UNHCR/ANNIE SAKKAB. 2016 مجموعة من الكفلاء الخاصين يقدمون الدعم لعائلة سورية لاجئة في وايتهورس، كندا، أكتوبر

في فترة يُحاصر فيها العديد من الأشخاص في حالات نزوح مطولة جراء الصراعات الطويلة الأمد والمتكررة، وفي حين أن هنالك أشخاص آخرون معرضون لخطر النزوح، تدعو الحاجة إلى تعزيز الجهود الجارية لتجاوز الاستجابات التقليدية والقصيرة الأمد للأزمات، التي غالباً ما تحد التخطيط لإيجاد الحلول. وبما يتماشى مع إعلان نيويورك، سنعزز حلولنا ونعقد شراكات مع مجموعة أوسع نطاقاً من الجهات الفاعلة – من خلال تطوير إطار الاستجابة الشاملة للاجئين وغير– في مسعى لتوسيع وتنويع فرص إيجاد الحلول للاجئين والنازحين داخلياً، ومعالجة أسباب النزوح ولمنع وإيجاد حلول لمشاكل انعدام الجنسية.

سنعمد إلى:

* إعطاء دفع قوي جديد لالتزامنا مع الجهات الفاعلة الإنمائية وفي العمليات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، لمعالجة أسباب النزوح القسري وانعدام الجنسية، والعوائق أمام إيجاد الحلول؛ وتعزيز إطار الاستجابة الشاملة للاجئين والعمل على وضع ميثاق عالمي بشأن اللاجئين، كفرص مهمة لتحقيق هذا الهدف؛

* تعزيز شراكاتنا مع الجهات الفاعلة السياسية والأمنية وفي مجال حقوق الإنسان، من خلال دعم النهج لإيجاد الحلول بناءً على تحليل شامل للعوائق أمام العودة الطوعية والآمنة إلى الوطن للاجئين والنازحين داخلياً على حد سواء؛

* المشاركة الفاعلة في الآليات الوطنية والإقليمية لتحقيق السلام، حيثما كان ذلك مناسباً، لشمل أسباب النزوح وفرص إيجاد الحلول المستدامة في الاتفاقيات السياسية؛

* تقديم الدعم الاستباقي لمبادرات بناء السلام التي تسعى إلى معالجة أو منع تفاقم الأوضاع بما يؤدي إلى النزوح؛

* السعي إلى العودة الطوعية للاجئين والحلول المحلية للنازحين داخلياً، والدفاع عن حق العودة واستكمال الفرص الناشئة، بما في ذلك فرص الحلول المحلية، بالعمل الذي يعزز ظروف العودة الآمنة والكريمة والمستدامة؛

* توفير الدعم الفاعل لإعادة إدماج العائدين (اللاجئون والنازحون داخلياً)، من خلال مساعدة الحكومات، حيثما يقتضي الأمر، على الالتزام بمسؤوليتها الأولية تجاه مواطنيها العائدين، وإشراك الجهات الفاعلة الإنمائية والشركاء الدوليين والمحليين المعنيين؛

* السعي بفعالية إلى زيادة الحلول في بلدان ثالثة للاجئين، بما في ذلك فرص إعادة التوطين والسبل التكميلية لقبول اللاجئين كالإجلاء الطبي وبرامج القبول الإنساني ولم شمل العائلات والفرص لهجرة ذوي المهارات وتنقل اليد العاملة والتعليم؛

* تحديد والاستفادة من فرص الاندماج أو الاستقرار المحلي للاجئين حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً؛

* تعبئة الدول والمجتمع المدني وأسرة الأمم المتحدة للمساعدة في ضمان أن يعطي الدعم العالمي لحملة "وضع الحد لانعدام الجنسية بحلول عام 2024" دفعاً لحماية عديمي الجنسية ونتائج ملموسة في مجال منع حالات انعدام الجنسية والحد منها؛

* تعزيز لم شمل العائلة باعتباره عنصراً أساسياً لجميع أشكال الحلول.

تحقيق النجاح

موظفة في المفوضية تتكلم مع لاجئين أفغان في مركز فينوجوغ للاستقبال، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالقرب من الحدود مع اليونان، أكتوبر 2015. © UNHCR/MARK HENLEY

لتطبيق هذه الرؤية، يجب إجراء تغيير في الأنظمة والتوظيف والثقافة وأساليب العمل لضمان تحقيق المفوضية لطموحها بأن تكون المنظمة المستجيبة والبارعة والتي تمتلك القدرات الفنية والمتوجهة نحو النتائج. وإقراراً بذلك، سنعمد إلى:

بناء أنظمة معلومات والتفوق في مجال البيانات

سنعمل باستمرار على تكييف وتحسين أنظمة المعلومات الخاصة بنا لضمان تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وعلى اعتماد والاستثمار في تقنيات جديدة حيث يدعم ذلك أهدافنا، بما في ذلك في مجال علم الإحصاء الحيوي وتحليل البيانات، لتعزيز اتخاذ القرارات والتواصل والمساءلة.

وسنعزز قدرتنا، بشكل مباشر ومن خلال شركائنا على حد سواء، على جمع المعلومات عن النازحين قسراً وعديمي الجنسية والحصول عليها وإدارتها، لنتفوق في تحليل وتقديم البيانات على شكل أدلة.

وسيزيد ذلك من قدرتنا على:

* العمل مع الدول في الحماية وإيجاد الحلول؛

* العمل مع الجهات الفاعلة الإنمائية لمعالجة أسباب وعواقب النزوح، وإتاحة إيجاد الحلول وربط النازحين بالخدمات والمجتمعات الوطنية والمحلية؛

* منع حالات النزوح الجديدة من خلال تحديد المخاطر الناشئة في مجال الحماية وأسباب الصراع والاضطهاد، والعمل المبكر على معالجتها؛

* الاستجابة لأنماط النزوح الجديدة وإدارة طرق جديدة لتقديم المساعدة، بما في ذلك، من خلال التركيز بشكل أكبر على التدخلات القائمة على النقد؛

* تزويد الأشخاص الذين نُعتبر مسؤولين تجاههم بالمعلومات الضرورية لهم لاتخاذ قرارات واعية بشأن حياتهم ومستقبلهم؛

* الحفاظ على ثقة الجهات المانحة والدول الأخرى والشركاء والعامة وتعزيزها من خلال تقديم التقارير القائمة على الأدلة.

أطفال لاجئون من جمهورية إفريقيا الوسطى يلعبون بـــ"هواتفهم" في غبيتي النائية، الكاميرون، أكتوبر 2009. © UNHCR/FREDERIC NOY

تعزيز قدرتنا على التحليل والتعلم

سنعمل على تحسين قدرتنا في مجالات البحث وإدارة المعرفة لتقوية أساس السياسات التي نضعها والاقتراحات التي نقدمها والدعم الذي نوفره.

وسنزيد استثمارنا في المراقبة والإبلاغ والتقييم للحصول على تقييمات قائمة على الأدلة لأداءنا وتوفير أساس للقرارات المتعلقة بالسياسيات والبرامج وإثبات الشفافية والمسؤولية.

وسنعطي الأولوية لإدارة المعرفة، وتعزيز تبادل الدروس بين العمليات والمناطق، والتزاوج بين الأفكار والخبرات، وسنسعى إلى أن نكون منظمة تعليمية، ونعيد تحديد وتعديل مناهجنا بناءً على التحليل والتقييم ومراجعات الأقران. وسنشارك بفعالية أيضاً في التعلم من الشركاء وفي تعزيز الحوار والتبادل والسعي إلى تحديد الممارسات الفضلى والاعتماد عليها.

الابتكار

سنتبنى الابتكار والتغيير لتحقيق هذه التوجهات الاستراتيجية من خلال الاستفادة من الأفكار الإبداعية وإقامة الشراكات المهمة وتطوير الخدمات والبرامج والمنتجات لتحقيق التغيير المؤسسي الذي نحتاج إليه ويتمثل هدفنا النهائي في ضمان تمتع الأشخاص الذين نحاول مساعدتهم بقدرة أكبر على السيطرة على حياتهم. وسنهدف إلى تصميم وتطوير حلول موسعة والعمل ليصبح العالم مكاناً يستطيع فيه جميع اللاجئين الحصول على هوية رقمية وإدارتها والحصول على التعليم المعتمد عبر الإنترنت وإعالة أسرهم والتواصل بشكل فعال من خلال الاتصالات المحسنة.

العمل بفعالية وكفاءة ونشاط ومسؤولية

سنبني منظوراً متعدد الأعوام في عملياتنا المتعلقة بالتخطيط والميزانية؛ فهذا أمر ضروري لدعم التخطيط للشمل وإيجاد الحلول ولقدرتنا على العمل مع الجهات الفاعلة الإنمائية.

وسنراجع هيكلية ميزانيتنا وآليات تخصيص الموارد لضمان أنها تمكّن المفوضية من المشاركة بصورة موثوقة في حالات النزوح الداخلي وأنها تحفز على الاستثمار في إيجاد الحلول.

وسنقوم بإصلاح نظامنا للإدارة القائم على النتائج ليعكس بشكل أفضل أهدافنا الشاملة ويتيح قياس التقدم بشكل أفضل في القطاعات الرئيسية كإيجاد الحلول وسبل كسب العيش.

وسنجري مراجعة في المقر الرئيسي تهدف إلى إعادة تحديد والمصادقة على بنية ومزيج الوظائف المقدمة في المقر، لضمان ارتباطها بأولوياتنا وتوجهها لدعم عملياتنا الميدانية. وحيثما أمكن، سنعيد موازنة بُنانا وتعديل آلياتنا ليتم اتخاذ القرارات وتوفير الموارد في أماكن أقرب إلى مواقع التسليم.

وسنعمل على تبسيط وتنسيق الإجراءات والعمليات والأدوات، وهو أمر ملح، بما في ذلك، في القطاعات الرئيسية كالبرامج والشراء والإمداد والإدارة والتمويل، لضمان كونها أدوات فاعلة قدر الإمكان لتمكين التنفيذ الميداني.

وسندخل آلية لتطوير السياسات تكون أكثر صرامة وتركيزاً ومصممة بحسب الأولويات بهدف تحسين التماسك المؤسسي – تعزيز السياسات المختلفة والاستراتيجيات والمبادرات والقضاء على التداخل والتضارب. وسنضمن الإيجاز في السياسات أو التوجيهات الجديدة وارتباطها بشكل واضح بهذه التوجهات الاستراتيجية.

وسنواصل بذل الجهود لتحسين خدمات الرقابة الخاصة بنا والربط في ما بينها، ولنشر ثقافة المساءلة. وسنتبع سياسة عدم التسامح في مجال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وجميع أشكال الغش والفساد متخذين كافة الخطوات الممكنة للتوعية وتحسين الكشف والاستجابة.

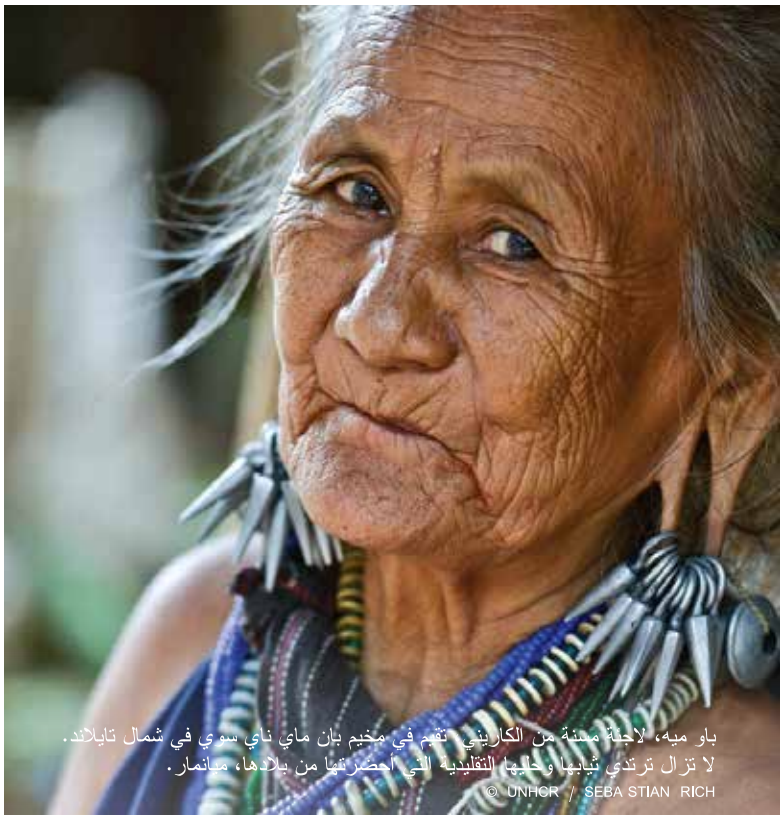

باو ميه، لاجئة مسنة من الكارين، تقيم في مخيم بان ماي ناي سوي في شمال تايلاند. لا تزال ترتدي ثيابها وحليها التقليدية التي أحضرتها من بلادها، ميانمار.
© UNHCR / SEBA STIAN RICH

تعديل قوتنا العاملة بحسب الاحتياجات ودعمها

سنعطي الأولوية بشكل خاص للحفاظ على قوة عاملة ملتزمة وصحية، إقراراً منا بأن ثروتنا الحقيقية هي موظفونا المتفانون والأكفاء والمتنوعون، الذين يعمل العديد منهم في مواقع بعيدة.

سنستمر في تعديل سمات طاقم عملنا وتطوير الوظائف الأساسية المتاحة، لعكس تركيز أكبر على حشد الدعم والتواصل الاستراتيجي والتوعية المجتمعية والخبرة في مجال التنمية والابتكار وجمع وتحليل البيانات وإدارة المعلومات. وفي الوقت نفسه، سنحافظ على قدرة متينة ومرنة على التنفيذ التشغيلي السريع والفعال، وذلك من خلال الموظفين والقوى العاملة التابعة لنا، بما في ذلك ترتيبات الاحتياط مع الشركاء. وسنعزز أيضاً خبرتنا وخبرة شركائنا من خلال عمليات تبادل الموظفين الاستراتيجية.

وسنحسن إمكانية وصولنا إلى الكفاءات الجديدة ونعمل على تنسيق نظام التعيين الخاص بنا ونتخذ تدابير لمعالجة الفجوات الأساسية في الحالات الطارئة وغير الطارئة بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال تعزيز تخطيط القوى العاملة وتشجيع قواعد المواهب. وسندعم بفعالية النمو والتطور الوظيفي، ونعمل على تخطيط القيادة والتعاقب وعلى إنشاء قواعد المواهب المؤلفة من أشخاص مستعدين لتولي المسؤولية ومتميزين.

وسنكثف جهودنا لإرساء بيئة عمل شاملة وإنشاء مكان عمل محترم يُشجع فيه الابتكار ويُعتبر التنوع مصدر قوة. بالإضافة إلى ذلك، سنلتزم بتنويع قوتنا العاملة بدءاً من المستويات الابتدائية وصولاً إلى الإدارة المتوسطة والعليا.

وسنسعى جاهدين وبصورة مستمرة إلى تحسين ظروف العمل والعيش لقوتنا العاملة وإلى الاستثمار في صحتهم وسلامتهم وحماية رفاههم الجسدي والعقلي ودعم الموظفين وعائلاتهم في إدارة تنقلاتهم وتحسين الفرص لموظفينا الوطنيين والقوى العاملة التابعة لنا.

البقاء وتوفير المساعدة

بالتعاون مع شركائنا من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، سنضمن اعتماد نهج استباقي لإدارة الأمن، بهدف ضمان حضورنا وتوفير المساعدة للمحتاجين، حتى عندما نواجه تحديات أمنية معقدة.

وسنتخذ خطوات لضمان تقييم واستيعاب المخاطر الأمنية بشكل شامل ولإدراج هذا الفهم في التخطيط التشغيلي، من خلال إجراءات معدلة بحسب الاحتياجات واستثمارات مناسبة. وعندما تكون المخاطر كبيرة، يتم دراسة قرار مواصلة البرامج بدقة، مع الأخذ في الاعتبار مدى أهميتها للأشخاص الذين نخدمهم. وسنضمن إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع الموظفين الوطنيين في التخطيط والإدارة الأمنية.

وسنضمن وعي موظفينا ببيئتهم وتلقيهم التدريب وتمتعهم بالمهارات لإدارة المخاطر الأمنية ومواصلة التنفيذ بفعالية عند عملهم في سياقات أمنية معقدة.

رواية القصة

سنشدد على التواصل الاستراتيجي والقائم على الأدلة وعلى حشد الدعم مثبتين معرفتنا بالأشخاص الذين نعمل لأجلهم وبكيفية تأثر حياتهم بالتطورات العالمية والمحلية وبالطريقة التي يمكننا من خلالها أن نحدث الفرق وبما نفعله لإحداث الفرق، وذلك بهدف الحفاظ على ثقة الدول والعامة والشركاء والقطاع الخاص وحشد الدعم الأخلاقي والمالي.

من خلال الرسائل المستهدفة والاستراتيجيات والحملات، سنبذل المزيد من الجهود للوصول والعمل مع عناصر المجتمع الذين قد يشعرون بالتهديد لوجود طالبي اللجوء واللاجئين؛ وسنسعى إلى بناء التعاطف وتبديد المعلومات الخاطئة وتعزيز التفاهم والتسامح والاستفادة من مشاركة وخبرة الشركاء المحليين حيثما أمكن.

لاجئان من جمهورية إفريقيا الوسطى في مخيم دوسي للاجئين، جنوب تشاد، فبراير 2015. © UNHCR/OLIVIER LABAN-MATTEI

تعبئة الموارد وتنويع الدعم

سنتبع نهجاً مبتكرة لتعبئة الموارد ونطابق حيثما كان ذلك ممكناً الاحتياجات المحددة مع اهتمامات أو خبرات الجهات المانحة. وسنلفت النظر بشكل خاص إلى فرص الاستثمار في إيجاد الحلول للمجموعات المحددة من الأشخاص النازحين واللاجئين وعديمي الجنسية.

سنواصل بذل الجهود للحفاظ وزيادة مستويات التمويل، لا سيما التمويل المرن، بما يسمح لنا بتخصيص الموارد عبر البرامج بما يتماشى مع الاحتياجات. وسنعتمد حشد الدعم المستهدَف والقائم على الأدلة للتعبير عن أهمية المرونة، وتوفير التغطية الإعلامية الإضافية للجهات المانحة التي لا تخصص أو تخصص الأموال على نطاق واسع.

وسنسعى بفعالية إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة، بما في ذلك عن طريق تمثيل قوي لدى حكومات مجموعة الـ20 التي لا تساهم بعد بشكل كبير مع المفوضية، وعن طريق الشراكات مع القطاع الخاص. وسنسعى أيضاً إلى تنويع مصادر الدعم للعمليات من خلال إقامة شراكات تشغيلية تستفيد من مصادر تمويل بديلة.

سندعم ونوضّح أهمية تعزيز الدعم المالي وأشكال الاستثمار الأخرى في الدول والمجتمعات الكبرى المضيفة للاجئين على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية، بما يتماشى مع إعلان نيويورك.

وسنضمن فعالية استخدامنا للموارد قدر الإمكان اعترافاً منا بأن الإدارة المالية السليمة والمساءلة والشفافية الكبيرة عوامل تدعم جو الثقة بين الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين تعتبر ثقتهم ضرورية مع المضي قدماً في هذه التوجهات الاستراتيجية.

فتيان نازحون داخلياً يقفزون فوق الحبل في مخيم قيماوا (المعروف سابقاً بمخيم زليكان)، العراق، نوفمبر 2016. © UNHCR/RA SHEED HUSSEIN RA SHEED

unhcr.org

UNHCR
The UN Refugee Agency

للمزيد من المعلومات والاستفسارات، الرجاء الاتصال:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ص.ب. 2500
1211 جنيف 2
سويسرا

صورة الغلاف: عراقيون نازحون داخلياً خلال عملية لتوزيع مواد الإغاثة في الموصل، ديسمبر 2016 .

© UNHCR/IVOR PRICKETT

التوجهات الاستراتيجية للمفوضية

2017 – 2021

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 16 يناير 2017

المقدمة

تصف هذه الوثيقة التحديات التي يواجهها النازحون قسراً والفرص المتاحة لهم في ظل البيئة العالمية المعقدة اليوم، كما تحدد التوجهات الاستراتيجية للمفوضية خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

تصف الوثيقة أيضاً النهج التي سيقوم عليه عمل المفوضية، بما في ذلك التزامها بوضع الناس في المقام الأول وتعزيز وتنويع الشراكات والعمل في كامل نطاق النزوح القسري وتوفير الدعم العملي والملموس للدول بغية تأمين الحماية والحلول للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية.

وتفصل الوثيقة خمسة توجهات أساسية ستركز عليها المفوضية: الحماية؛ والاستجابة في حالات الطوارئ وما بعدها؛ وتعزيز الاندماج والاعتماد على الذات، بما في ذلك من خلال إشراك الفاعلين في مجال التنمية؛ وتمكين الأشخاص الذين تُعنى المفوضية بخدمتهم؛ والسعي لإيجاد الحلول. وتصف الوثيقة أيضاً التغييرات المؤسسية التي ستجريها المفوضية من أجل تحقيق هذه التوجهات وتحسين استجابتها وفعاليتها ومساءلتها المؤسسية.

ونظراً لتنوع عمليات المفوضية حول العالم، فإن العناصر الواردة في هذه الوثيقة لا تشكل قائمة أولويات يُفترض تطبيقها في جميع العمليات. بل إن الغرض منها هو بالأحرى، رسم مسار شامل في ما يتعلق بالتحديات العالمية الرئيسية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

قائمة المحتويات

عالم تسوده الفوضى	6
الارتقاء إلى مستوى التحدي– نهجنا	12
ماذا سنفعل: توجهاتنا الخمسة الأساسية	15
1. الحماية	16
2. الاستجابة	19
3. الشمل	22
4. التمكين	24
5. إيجاد الحلول	26
تحقيق النجاح	28

مخيم حسن شام للنازحين داخلياً، العراق، نوفمبر 2016 . UNHCR/JORDI MATAS

عالم تسوده الفوضى

أسباب النزوح القسري وتداعياته

بحلول نهاية عام 2015، تعرض أكثر من 65 مليون شخص حول العالم للنزوح من مناطقهم بسبب الصراع والاضطهاد – مقارنةً بـــ 37 مليون قبل عشرة أعوام، وهو أكبر عدد يشهده العالم منذ عقود. وشملت الحصيلة لذلك العام 40.8 مليون نازح داخلياً نتيجة الصراع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وما يزيد عن 21 مليون لاجئ وأكثر من ثلاثة ملايين طالب لجوء. وفي عام 2015 وحده، قُدر عدد النازحين حديثاً بـــ12.4 مليون، بينهم 8.6 مليون شخص نزحوا داخل بلادهم و 1.8 مليون لاجئ، كما فر 500,000 لاجئ جديد في النصف الأول من عام 2016. ومن المرجح أن تستمر الأرقام بالارتفاع في عام 2017 وما بعده في حال استمرت الظروف الدافعة إلى النزوح أو أتيح للمجتمعات المتواجدة حالياً في أراض حبيسة أو محاصرة بموجب تكتيك متعمد من قبل الأطراف المتنازعة، التنقل بحثاً عن الأمان.

ومن الأسباب المباشرة لتدفقات اللاجئين والنازحين داخلياً اليوم، نذكر الصراع المسلح والعنف وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد زادت حدة الصراعات الكبرى وهي تتسبب بخسائر تفوق ما تسببت به قبل خمسة أعوام خصوصاً في صفوف المدنيين. فقد أجبرت الصراعات المستمرة حول العالم – التي استمر بعضها لعقود من الزمن، واشتدّ بعضها في نظر العامة، فيما نُسي البعض الآخر تقريباً – ملايين المدنيين على الفرار من منازلهم، عدة مرات في كثير من الأحيان، مع عدم وجود حلول واضحة في الأفق.

تتصف أسباب وخصائص الصراعات بالتغير والتعقيد. وقد زاد من تعقيد بعض الصراعات الحديثة الأكثر فتكاً وشراسةً التطرف العنيف بأشكاله المختلفة. ويشكل الإجرام أيضاً – وبشكل متزايد – أحد أسباب أو نتائج الصراع أو العنف ويسهم في تخريب مؤسسات الحكم التي قد تكون في الأصل غير شاملة أو التي ينظر إليها على أنها غير شرعية أو على أنها ضعيفة بكل بساطة. وتتميز معظم الصراعات العنيفة اليوم بتجاهل تام للحياة المدنية، وقد بات الاستهداف المتعمد للمدنيين أمراً شائعاً. وتنتشر انتهاكات جسيمة وممنهجة أخرى لحقوق الإنسان

1 يشمل هذا العدد 5.2 مليون لاجئ فلسطيني تُعنى بهم الأونروا.

عائلات نازحة بسبب القتال في الشورة التي تقع على بعد 25 كلم جنوب الموصل، تجتمع عند نقطة تفتيش تابعة للجيش في ضواحي القيارة، نوفمبر 2016. © UNHCR/IVOR PRICKETT

وللقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع، بما في ذلك، في سياق العمل الإنساني، من خلال عرقلة وصول المساعدات الإنسانية أو الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني.

وعلى خلفية هذه الصراعات الطويلة الأمد والمتصاعدة، فإن عدد اللاجئين العائدين إلى ديارهم هو في أدنى مستوياته على الإطلاق. ففي عام 2014، عاد أقل من 127,000 شخص إلى بلدانهم، فيما عاد 200,000 فقط في عام 2015 – وهما العددان الأكثر تدنياً منذ أعوام عديدة. وفيما زادت أعداد العائدين إلى حد ما في عام 2016، فإن ذلك لا يمثل اتجاهاً عاماً، علماً أن العودة قد جرت في كثير من الأحيان وسط ظروف أقل من مثالية وفي ظل تحديات مستمرة في مجال الحماية وآفاق محدودة في بلدان اللجوء. أما الحلول للأعداد الكبيرة من النازحين داخلياً، فهي صعبة المنال أيضاً؛ ففي العديد من البلدان، لم ينزح هؤلاء مرة واحدة فقط، بل عدة مرات، بسبب عدم قدرتهم على إيجاد الأمن أو وسائل مستدامة للبقاء على قيد الحياة. وغالباً ما يبقى هؤلاء منفصلين عن بقية السكان ويجدون صعوبة في بدء حياتهم من جديد.

أما الفشل في إيجاد حلول للكثير من النازحين قسراً أو في توفير الفرص لهم ليعيشوا حياة منتجة وذات جدوى خلال فترة نزوحهم، فلا يتحمل الأشخاص وحدهم نتائجه بما أنه يرتب أيضاً تكاليف ومخاطر وخيمة على المجتمعات والدول المضيفة.

وإذا كان الصراع المحرك الرئيسي للنزوح القسري اليوم، فهو ليس سببه الوحيد. فقد استمر الناس بالفرار بأعداد كبيرة من بلدانهم أيضاً بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز الشديد وضعف حكم القانون وغير ذلك من جوانب الحوكمة السيئة وغير الشاملة. في المقابل، تحرك البعض الآخر بسبب الفقر المدقع وتدهور سبل كسب العيش التقليدية في سياق العولمة والتحضر السريع وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، وهي عوامل غالباً ما تؤدي إلى ازدياد التنافس على الموارد الشحيحة. وفي كثير من الأحيان، تتداخل هذه العوامل المختلفة أو تعزز بعضها البعض. ويشكل واقع كون عشرة ملايين شخص عديم الجنسية يفتقرون إلى الحقوق الأساسية المرتبطة بالمواطنة، عاملاً آخر لعدم الاستقرار والنزوح.